فيصل التبيني
عضو مجلس نواب الشعب

باردو في 4 اكتوبر 2018

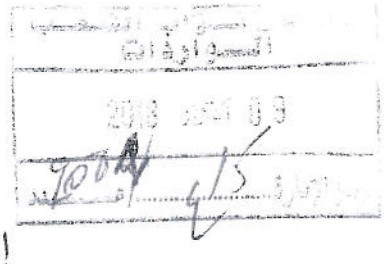

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي لوزير الشؤون الاجتماعية على معنى الفصل 145 من النظام الداخلي بخصوص الوضعية المالية للصناديق الاجتماعية

سيدي،
في اطار الاطلاع على الوضعية المالية للصناديق الاجتماعية، ارجو منكم مدي بالمعطيات التالية :
1/ المبالغ المتخلدة بذمة المؤجرين والمديونية بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية مع بيان اصناف المدينين،
2/ المبالغ المتخلدة بذمة الاجراء والمديونية بالنسبة للصندوق الوطني للتامين على المرض،
3/ المبالغ المشكوك في استخلاصها او غير القابلة للاستخلاص مع بيان اصناف المدينين واسباب ذلك والتنصيص بوضوح على المبالغ غير القابلة للاستخلاص المتخلدة بذمة الشركات المصدرة كليا المملوكة من قبل الاجانب،
4/ النتائج المحاسبية للصناديق الاجتماعية بالنسبة لسنوات 2014 و2015 و2016 و2017.

في انتظار ردكم، تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

فيصل التبيني

النائب محمد فيصل التبيني

الجمهوريّة التّونسيّة
وزارة الشّؤون الإجتماعيّة
الوزيـــر

مجلس نواب الشعب
الواردات
05 نوفمبر 2018
رقم الإدارة ...

بريد صادر عدد 4454/12/ت
بتاريخ 02 نوفمبر 2018

وزير الشؤون الاجتماعية
الـى
السيد رئيس مجلس نوّاب الشعب، المحترم

الموضـوع : حول سؤال كتابي .
المرجـــع : مراسلتكم عدد 1073 بتاريخ 26 أكتوبر 2018.

لقد تفضلتم ضمن مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بموافاتي بسؤال كتابي تقدّم به النائب المحترم السيد فيصل التبيني يطلب فيه مدّه بالمعطيات التالية:

- المبالغ المتخلدة بذمة المؤجرين والمديونية بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية مع بيان أصناف المدينين.
- المبالغ المتخلدة بذمة الأجراء والمديونية بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على المرض
- المبالغ المشكوك في استخلاصها أو غير القابلة للإستخلاص مع بيان أصناف المدينين وأسباب ذلك والتنصيص على المبالغ غير القابلة للإستخلاص المتخلدة بذمة الشركات المصدرة كليا المملوكة من قبل الأجانب.
- النتائج المحاسبية للصناديق الاجتماعية بالنسبة لسنوات 2014 و2015 و2016 و2017.

و تبعا لذلك ، أتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة التالية:

1) بخصوص المبالغ المتخلدة بذمة المؤجرين والمديونية بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية مع بيان أصناف المدينين

❖ **بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:**

بلغت الديون الراجعة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمتخلدة بذمة المنخرطين إلى غاية شهر أوت 2018 ما قدره 5529 م د تتوزع على النحول التالي :

- ✓ أصل الدين :4293 م د
- ✓ خطايا التأخير : 1133 م د
- ✓ مصاريف التتبع : 103 م د.

ويتوزع أصل الدين المقدّر بـ 4293 م د و المتخلّد بذمّة منخرطي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب الأنظمة التي يتصرف فيها الصندوق على النحو التالي :

- ✓ 2548 م د أنظمة الأجراء أي ما يمثل نسبة 59 % من مجموع أصل الدين،
- ✓ 1745 م د أنظمة العملة غير الأجراء في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي أي ما يمثل نسبة 41 % من مجموع أصل الدين.

❖ **بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:**

بلغ مجموع الديون المتخلدة بذمة المنشآت والمؤسسات العمومية والوزارات لفائدة الصندوق 779,8 م د في موفى شهر أفريل 2018 ويتوزع كما يلي:

- ✓ 663,7 م د :ديون متخلدة بذمة المنشآت والمؤسسات العمومية
- ✓ 55,5 م د : ديون متخلدة بذمة بعض الوزارات بعنوان التنفيل والمنح المسندة في إطار الأنظمة الممولة كوزارة التربية ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع الوطني.
- ✓ 35,3 م د : دين متخلد بذمة صندوق إعادة هيكلة رأس مال المنشآت العمومية بعنوان كلفة جرايات التقاعد المبكر.
- ✓ 25,3 م د : دين متخلد بذمة البلديات والمجالس الجهوية

2) بخصوص المبالغ المتخلدة بذمة الأجراء والمديونية بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على المرض:

❖ **بالنسبة للمبالغ المتخلدة بذمة الأجراء:**

بلغت قيمة المبالغ المتخلدة بذمة الأجراء من الصندوقين (نشيطون ومتقاعدون) 63,9 م د بعنوان تجاوز السقف بتاريخ 31 أكتوبر 2018 وتتوزع كما يلي:

- ✓ متقاعدو أنظمة الأجراء للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: 11,9 م د
- ✓ الأجراء النشيطون المنخرطون بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: 20,7 م د
- ✓ متقاعدو الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية: 11,2 م د
- ✓ الأعوان النشيطون المنخرطون بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية: 20,1 م د

❖ **بالنسبة لمديونية الصندوق الوطني للتأمين على المرض:**

بلغت مستحقات مسديي الخدمات الصحية في القطاعين العمومي والخاص والتي لم يتم خلاصها لعدم توفر السيولة بتاريخ 25 أكتوبر 2018 ما يناهز 1267 م د منها 726 م د بعنوان سنة 2018 و منها 476 م د بعنوان 2017 ومنها 56 م د بعنوان سنة 2016 وما يناهز 9 م د بعنوان سنة 2015 .

تتوزع هذه المستحقات في القطاعين العمومي والخاص كما يلي:

- ✓ المبلغ الجزافي لتدعيم هياكل الصحة العمومية : 219 م د
- ✓ خلاص كلفة العلاج بمصحات الضمان الاجتماعي: 175 م د
- ✓ فواتير المستشفيات العمومية : 370 م د
- ✓ فواتير الصيدلية المركزية : 381م د
- ✓ تعهدات إزاء القطاع الخاص : 122م د

وتعود هذه الوضعية بالأساس الى تدني حجم السيولة المتوفرة لدى الصندوق نتيجة تضخم حجم ديونه المتخلدة بذمة كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والتي بلغت 3503,8 م د بتاريخ 25 أكتوبر 2018:

- ✓ الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية: 1674,8 م د،
- ✓ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: 1829 م د

3) بخصوص المبالغ المشكوك في استخلاصها أو غير القابلة للإستخلاص مع بيان أصناف المدينين وأسباب ذلك والتنصيص على المبالغ غير القابلة للإستخلاص المتخلدة بذمة الشركات المصدرة كليا

تقدر قيمة ديون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعنوان الأصل غير القابلة للإستخلاص بحوالي 1910 م د وهي تتمثل أساسا في:

- ❖ ديون متخلدة بذمة مؤجرين متوقفين عن النشاط: 880 م د
- ❖ ديون بعنوان توظيفات حتمية لعدم تقديم التصاريح بالأجور: 330 م د
- ❖ ديون متخلدة بذمة العملة غير الأجراء نتيجة التوقف عن النشاط والانخراطات الآلية المتأتية من الملفات المحالة على الصندوق من قبل قباضات المالية: 700 م د

وتقدر قيمة الديون المتخلدة بذمة المؤسسات المصدرة بـ 280 م د.

أما عن الأسباب وراء صعوبة استخلاص هذه الديون فهي تتمثل أساسا في:

- ❖ بالنسبة للأشخاص الطبيعيين: التوقف عن النشاط دون ترك أملاك يمكن الرجوع عليها،
- ❖ بالنسبة للمؤسسات: التفليس أو التصفية دون أن تغطي الأصول الخصوم،
- ❖ بالنسبة للمؤسسات الأجنبية: مغادرة البلاد دون ترك أملاك يمكن الرجوع عليها.

4) النتـــائج المحاســـبية لصـــناديق الضـــمان الاجتمـــاعي بعنـــوان ســـنوات 2014 و2015 و2016 و2017

المحتوى	2014	2015	2016	2017[1]
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	-221,8	-442,7	-475,3	-606,4
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	-285,3	-345,8	37,5[*]	-195,7[**]
الصندوق الوطني للتأمين على المرض	135,6	125	324,4	389,2
المجموع	-371,5	-663,5	-113,4	-412,9

والسلام

عن وزير الشؤون الاجتماعية
وبتفويض منه
المدير
توفيق البدلي

نسخة للإعلام، تحال إلى السيد الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب.